

## مسكوكات مملكة الأنباط

زياد مهدي محمد السلامين

أستاذ مشارك - جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن

(قدم للنشر في ٢١ / ٣ / ١٤٣٢هـ، وقبل للنشر في ٣ / ٩ / ١٤٣٢هـ)

فالكتاب غير عميق في محتواه، كما أن الكاتب لم ينهج نهجاً علمياً قوياً في تقديم موضوعه سواء من حيث المضمون أو المناقشة أو طريقة السرد، فكان متسرعاً في استنباط النتائج، وألّف كتابه على عجل دون تمحيص أو تدقيق، وكان ينبغي على مؤلفه أن يبذل جهداً أكبر حتى يكون كتابه في مستوى الأهمية التي نعلقها عليه.

يظهر الخلل المنهجي في الهيكلة العامة للبحث، فلم يُقَمِّ المؤلف بتقسيم أبواب الكتاب بشكل علمي ومنطقي ومنهجي، كما لم يتقصى الدقة والأمانة والموضوعية، ولم يُعْطِ كل موضوع حقه من المناقشة والتحليل والنقد، حيث بلغ عدد صفحات الكتاب الفعلية، بعد حذف قائمة المراجع واللوحات والأشكال والمقدمة، أربع وأربعون صفحة، ولم يتجاوز عدد كلمات هذه الصفحات أربعة آلاف كلمة كتبت بحجم كبير وأسطر متباعدة، وهذا حجم متواضع لمقالة وليس لكتاب، إذ يقارب عدد كلمات هذا الكتاب عدد كلمات هذا العرض الذي نقدمه! صحيح أن البحث العلمي لا يُقاس بعدد الكلمات والصفحات وإنما يُقاس بأصالته،

يتناول هذا العرض كتاب «مسكوكات مملكة الأنباط» للمؤلف الدكتور فرج الله أحمد يوسف، والصادر عن دار القوافل للنشر والتوزيع في الرياض عام (٢٠٠٧م)، وهو يقع في مئة وثلاث صفحات من القطع الصغير، ويضم بين دفتيه العناوين التالية بعد المقدمة والتمهيد: طرق التجارة، الاقتصاد النبطي، المسكوكات النبطية، المسكوكات النبطية في نقوش مقابر الحجر، تداول المسكوكات النبطية خارج مملكة الأنباط، هل سلع هي البتراء؟، أسماء المسكوكات النبطية، قائمة بأسماء ملوك الأنباط، ودُّبِلَ الكتاب بكشاف الأعلام والبلدان إضافة إلى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها المؤلف في كتابة كتابه.

عند سماعي عن الكتاب للوهلة الأولى، خُيِّلَ إلي أنه كتابٌ مرجعٌ باللغة العربية يناقش فيه اقتصاد الأنباط، وتسلسل إصداراتهم النقدية، وآراء الباحثين حول هذه الإصدارات، إضافة إلى دراسة ما كُتِبَ ورسم على هذه المسكوكات وما تحمله من رموز ومضامين، ولكن بعد الاطلاع على الكتاب تبين لي عكس ذلك،

هذه على محطات لاستراحات القوافل وأبراج مراقبة عسكرية لتوفير الحماية اللازمة، إضافة إلى منشآت مائية مختلفة. وكنا نأمل من الباحث إدراج خريطة تبين توزيع هذه الطرق ودورها في إنعاش العديد من المدن النبطية اقتصادياً. وفي نهاية هذا الجزء من الكتاب خصص الباحث فقرة للحديث عن ميناء ليوكه كومي النبطي، وتحدث باقتضاب عن موقع هذا الميناء، وللأسف لم يتحدث عن الطرق البحرية أو عن الدور الذي مارسه الأنباط في التجارة البحرية رغم وجود إشارات لذلك في المصادر التاريخية.

خصص الباحث صفحتين ونصف بعد ذلك للحديث عن الاقتصاد النبطي معتمداً على مصادر ثانوية، ولم يستند في حديثه هنا إلى المصادر التاريخية الرئيسية، أو إلى التقارير الأثرية المتخصصة التي تحفل بالكثير من المعلومات حول هذا الموضوع، كما لم يناقش مكونات الاقتصاد النبطي وهي التجارة والصناعة والزراعة، ولم يتحدث بشكل كافٍ عن الصادرات والواردات النبطية، والتي يمكن أن نورد قائمة مفصلة بها اعتماداً على المصادر التاريخية والشواهد الأثرية، ولم يتطرق إلى الأسواق النبطية ولا إلى الآثار النبطية التي عثر عليها خارج المملكة النبطية كالفسخار والمسكوكات والتي تبين مدى النشاط النبطي الذي تجاوز حدود مملكتهم السياسية.

يبدو القصور واضحاً في هذا العمل في الجزء الذي تناول «المسكوكات النبطية»، وهو الجزء الأساسي في الكتاب (من صفحة ٢٣-٤٣)، وهو جزءٌ سطحيٌّ غير شامل في محتواه، وقد بدأ المؤلف هذا الجزء بقوله إن الأنباط قد ضربوا «المسكوكات وكان نظامهم

وجدته في الطرح، ومنهجيته السديدة، وشموليته، ومساهمته في مجاله، ولكن الناظر إلى هذا الكتاب يجده يخلو من الأصالة، فهو لم يأت بجديدٍ في مجال المسكوكات النبطية، إضافة إلى عدم شموليته، فلا يُعتبر مساهمة علمية يمكن الركون إليها من قبل الباحثين، وستتناول تالياً أجزاء الكتاب جزءاً فجزءاً.

تطرق الباحث في مقدمة كتابه وبشكل مختصر وهزيل إلى الأنباط، حيث أكد أن الأنباط هم أولئك الأقوام الذين ذكروا في الحوليات الآشورية، ولم يناقش النظريات الخاصة بذلك، ولم يحاول الكاتب توثيق ذلك بشكل علمي قويم، أو حتى الإحالة إلى بعض إشاراتها التي نوقشت كثيراً من قبل العلماء والمختصين، وفي هذه العجالة قام بإيراد بعض النصوص التي ذُكرت في المصادر التاريخية عن الأنباط، واقتبسها من كتاب إحسان عباس حول تاريخ دولة الأنباط، ولم يستشهد بالروايات كما وردت في المصادر الأصلية الموجودة في متناول أيدي الباحثين، وهذا مأخذ على البحث العلمي الأصيل الذي يجب أن يستند أولاً لنصوص المصادر التاريخية الأولية، وكما وردت، وأن يحللها ويناقشها وأن يربط هذه الإشارات التاريخية مع المكتشفات الأثرية.

خصص الباحث بعد هذه المقدمة صفحة ونصف فقط لمناقشة طرق التجارة النبطية، وركز على تلك الطرق الموجودة في جنوب الجزيرة العربية، ولم يتحدث عن هذه الشبكة المعقدة من الطرق والتي تتوزع في كافة أرجاء المملكة النبطية من مدائن صالح جنوباً وحتى دمشق شمالاً وغزة غرباً، وهي شبكة معقدة زودت بالعديد من المرافق والخدمات الضرورية للمارة والتجار والمسافرين على حدٍ سواء، وتشتمل

٤- "ش ل م": وقد ظهرت هذه الكلمة على نقود برونزية سكت خلال فترة مبكرة من حكم الحارث الرابع ووزنها ٢, ٤ غم.

٥- وأخيراً فئة "س ل ع ي ن ح ر ت ي" المعروفة لنا من خلال النقوش فقط ولم يرد ذكرها على المسكوكات.

يورد الباحث بعد ذلك معلومة مفادها أن المسكوكات النبطية قد مرّت بمرحلتين اثنتين (ص ٢٤) تبدأ الأولى من عهد الملك حارثة الثاني وتنتهي في السنة السابعة بعد الميلاد، وتبدأ الثانية منذ ذلك العام وحتى سقوط مملكة الأنباط، معتمداً على ما يبدو على إحسان عباس، ولا نعرف ما هي الأسس التي صنّف الباحث على أساسها هذه العملات؟، ويبدو لي أنه صنّفها اعتماداً على نسبة الفضة فيها. ولكن ماذا بشأن النقود البرونزية؟ وهل هذا يعتبر تصنيفاً زمنياً للنقود النبطية أم تصنيف نوعياً أم ماذا؟. وفي نهاية الصفحة ذاتها يقول أن "الطابع الشرقي قد غلب على الرسوم الآدمية" التي ضربت في المرحلة الثانية ولم يناقش هذا الموضوع البتة.

لم يناقش الباحث في بداية حديثه عن المسكوكات النبطية الإصدارات النقدية النبطية المبكرة المختلف عليها، حيث يعتقد بعض الباحثين أن الملك النبطي الحارث الثاني (١٢٠/١١٠-٩٦ ق.م) هو أول من سك نقوداً، ويرى آخرون أن الحارث الثالث هو أول من قام بذلك، وتوصف القطع التي تنسب إلى الحارث الثاني، والمعروفة بالنقود «المغفلة» Anonymous coins، بأنها مسكوكات صغيرة الحجم، لا تحمل تاريخاً أو كتابة، ويظهر على وجهها رأس ملك معتمراً خوذة تتدلى منها خطوط على هيئة نقاط، بينما حمل الظهر صورة آلهة النصر نايكي حاملة بيدها شيء غير واضح المعالم، كما

النقدي يقوم على الفئات المتعددة مثل النصف والربع، وكانوا يضربون مسكوكات محلية خاصة بالتداول داخل المدن بجانب المسكوكات الرسمية للدولة والتي كانت تستخدم في التجارة الدولية» وهذا كلام مبهم بحاجة إلى تفصيل، فقد سك الأنباط مسكوكات من نوع واحد وهي المسكوكات الرسمية ولم يضربوا نوعين من المسكوكات، وقد ضربت النقود النبطية في أكثر من موضع كدمشق والحجر وربما البتراء العاصمة. أما بخصوص الفئات النقدية، فقد اقتضت عند الباحث على فئة النصف والربع، وهذا يدل على عدم اطلاعه على ما تم نشره حول هذا الموضوع، فيبدو أنه لم يقرأ أهم مقالة تناولت هذا الموضوع، وهي مقالة للباحث شميت كورته تناول فيها الفئات النقدية النبطية وقسّمها حسب وزنها إلى ثلاث فئات هي الثقيلة والمتوسطة الوزن والخفيفة، حيث تساوي هذه الأوزان نسبة ٤ : ٢ : ١، كما لم يتطرق للفئات التي سكها الحارث الرابع والتي صنفت اعتماداً على ما ظهر عليها من ألفاظ نبطية إلى الأنواع التالية:

١- فئة «م ع ه ك س ف»: وقد ظهرت هاتان الكلمتان على نقود برونزية سكت بدلاً عن النقود الفضية خلال السنوات العاشرة والحادية عشرة لحكم الحارث الرابع وبلغ وزنها ١١ غم.

٢- فئة «ح ص ك س ف»: وقد ظهرت هاتان الكلمتان أيضاً على نقود برونزية سكت بدلاً عن النقود الفضية خلال السنوات العاشرة والحادية عشرة لحكم الحارث الرابع وبلغ وزنها ٦, ٥ غم.

٣- فئة «ر ب ع» أو «ر ب و ع»: وقد ظهرت هذه الكلمة على نقود غير مؤرخة سكت خلال فترة حكم الحارث الرابع وبلغ وزنها ٥, ٢ غم.

الإصدارات حقها من الشرح والتحليل والمناقشة، ولكنه أكتفي بالإشارة إلى نسبة الفضة العالية فيها، وقدم وصفاً مختصراً عنها مستنداً إلى بعض المصادر الثانوية، ولم يعتمد على دراسات علمية سابقة رصينة، ومن الجدير ذكره أن فترة حكم هذا الملك تعتبر من أكثر الفترات غموضاً في تاريخ المملكة النبطية لقلة المصادر التي تؤرخ لهذه الفترة، ورغم قصر فترة حكم هذا الملك، وندرة الإصدارات التي سكها وقتها، إلا أنه أول ملك نبطي يسك قطعاً نقدية تحمل كلمات نبطية خالصة، وتظهر عليها صورة الملك التي ما زالت تعكس تأثيرات هللينية ويونانية، كما يظهر عليها النسر الذي جاء تقليداً للنسر الذي كان يظهر على القطع النقدية البطلمية، كما حملت هذه القطع اسم الملك وتاريخ السك بالأرقام والحروف، كما بلغ وزن مسكوكاته الفضية حوالي ٦١, ٦٠ غم وهو يطابق مسكوكات مدينة صور الفينيقية.

تحدث الكاتب بعد ذلك عن مسكوكات مالك الأول، ولم يُفصّل إصدارات هذا الملك النقدية البرونزية والفضية حسبما اقترح الباحثون السابقون، ومن الجدير بالذكر أن هذا الملك قد سك نقوداً برونزية وفضية كانت منتشرة على نطاق واسع، ويعزو بعض الباحثين هذا الانتشار الواسع لهذه الإصدارات لحروبه مع هيرود انتيباتر وتدهور العلاقة النبطية اليهودية خلال هذه الفترة، وقد حملت هذه الإصدارات تاريخاً، كما ظهرت عليها صورة الملك وصوراً أخرى كالنسر وقرون الرخاء وراحة اليد. وقد حملت بعض نقوده رموزاً لم يتطرق لها المؤلف بتاتاً ولم تحض باهتمامه مثل الاختصار IKE الذي قد يشير إلى السنة التي سُكت فيها هذه النقود، إضافة إلى الحرفين الحاء والدائرة التي ربما

يظهر جناحيها على هيئة نقاط، ويرى روبنسون أن هذه المجموعة من القطع النقدية قد سكت في عهد الحارث الثاني (١٢٠/١١٠-٩٦ ق.م)، كما يؤكد ميشورر أن هذه القطع هي أقدم إصدارات نقدية نبطية. ويؤيد هذا الرأي أيضاً باوشر الذي يرى أن هذه القطع النقدية قد سكت في البتراء وغزه وهي مشابهة للنقود التي سكها الإسكندر بالاسلوقي.

في بداية صفحة ٢٤ يشير الباحث إلى أن النقود التي سُكت خلال فترة حكم الحارث الثاني كانت تحمل الحرف النبطي "ح" ويقتبس ذلك من الرواحنة وعباس، وهذا كلام غير دقيق، فالرواحنة لم يقل ذلك، كما أن عباس ليس مؤرخاً أو آثارياً ليتم اقتباس هذه المعلومة الخاطئة منه، فلم يظهر أي حرف نبطي على هذه الإصدارات النقدية، بل ظهر حرف A الذي ربما يكون اختصاراً للكلمة Aretas باليونانية والتي تعني حارثة.

تحدث الكاتب بعد ذلك، وبشكل مختصر جداً، عن نقود الحارث الثالث الذي سك قطعاً نقدية تشابه إلى حد كبير القطع النقدية السلوقية التي كانت متداولة في المنطقة آنذاك، وقد شابهت إصداراته أيضاً تلك المسكوكات التي سُكت في عهد الحارث الثاني، حيث تحمل هذه القطع النقدية صوراً للملك الذي يظهر بملامح هللينية، كما تظهر الآلهة ناكي جالسة على صخرة، ويظهر اسم الملك ولقبه "فلهلن" أي المحب للهللينية، حيث يبدو أنه تلقب بهذا اللقب بعد أن اعتبر نفسه وريثاً للسلوقيين في المنطقة بعد أن ضم دمشق إلى مملكته.

ناقش الكاتب بعد ذلك إصدارات مهمة جداً سكت خلال فترة حكم عبادة الثاني، ولم يُول هذه

الحارث الرابع. ومن الجدير بالذكر أن هذه النقود تحمل صوراً لإكليل الغار بالإضافة إلى اختصارات، وقد لقيت هذه الإصدارات جدلاً كبيراً بين الباحثين، وخصّصت لها فصلاً في بطون الكتب والأبحاث العلمية، ولم يتحدث عنها المؤلف ولم يُعرها أي اهتمام.

تعتبر فترة حكم الحارث الرابع (٩ ق.م - ٤٠ م) من أكثر الفترات ازدهاراً في تاريخ المملكة النبطية، ويمثل عصره العصر الذهبي لهذه المملكة، حيث يظهر من خلال الحفريات الأثرية أن بين كل عشر قطع نقدية نبطية مكتشفة ثنائي قطع تعود لفترة حكمه، كما أن معظم الواجهات الصخرية النبطية، وكما تبين نقوش مدائن صالح القبورية، قد نحتت في عهده، وتتميز هذه الفترة من تاريخ المملكة النبطية بأنها شهدت إصدار كميات كبيرة من القطع النقدية، مما يعكس تطوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً كبيراً، وقد صنّفت النقود التي ضربها هذا الملك إلى أنواع ومجموعات عدة لم يتحدث عنها مؤلف الكتاب، واكتفى بالحديث عن بعض النماذج غير الممثلة لهذه الإصدارات، كما أنه لم يولِ الإصلاحات النقدية النبطية التي حدثت خلال هذه الفترة أي اهتمام، ولم يتحدث عن الرموز والاختصارات والكلمات التي ظهرت على هذه المسكوكات، ولم يتحدث عن مشابهة بعض الإصدارات النقدية النبطية التي ضربت خلال هذه الفترة للنقود الفينيقية، كما أخطأ المؤلف في وصف إحدى مسكوكات الحارث الرابع (رقم ٥ صفحة ٣١) وذلك لاعتماده على مرجع قديم نُشر بالفرنسية عام (١٩٢٩م) ولم يتعمد في وصفه على دراسات حديثة.

يذكر المؤلف في بداية صفحة (٣٢) أن جميع مسكوكات حارثة الرابع قد حملت عبارة «حارثة ملك

تمثل الحرف النبطي "س" واللذان يظهران بكثرة على بعض الإصدارات النقدية النبطية، ولم يتحدث عن أوزان المسكوكات التي ضربت خلال هذه الفترة والتي تقسم إلى ثلاث مجموعات: فئات وزنها ١٠ غم، فئات وزنها ٦٦, ٥ غم وفئات وزنها ٢, ٥ غم، متبعة بذلك النظام النقدي الروماني.

لم يبذل الباحث جهداً علمياً ملموساً في سبيل دراسة الإصدارات النقدية التي ضربت في عهد الملك عبادة الثالث، وقد صنّف هذه المسكوكات إلى نوعين، ولم يحدد المعدن الذي ضرب منه هذان النوعان، وهما: نوع صدر في بداية حكم هذا الملك وهو مشابه للمسكوكات البطلمية، ونوع آخر صدر بين السنة العاشرة والسنة العشرين من حكمه وسماها بالمسكوكات اليونانية، ولم يُعرج كثيراً على ما كتب وصور ورسم على هذه النقود، وذكر المؤلف، مستنداً إلى جواد علي، أن والدته هذا الملك كانت وصية عليه في الفترة المبكرة من حكمه، لذلك ظهرت صورتها إلى جانبه في مسكوكات تلك الفترة، إلا أن مسكوكاته المتأخرة نقشت عليها صورة زوجته (ص ٢٨)، وهذا كلام عار عن الصحة، إذ إن الملك النبطي الذي كانت أمه وصية عليه هو رابيل الثاني، آخر ملك نبطي، وليس عبادة الثالث.

من المعروف أن أهم رجل سياسي نبطي خلال فترة حكم عبادة الثالث هو الوزير الداهية سيلايوس الذي حاول السيطرة على العرش النبطي بموت عبادة عام ٩ ق.م، ويبدو أن سيلايوس قد سك نقوداً خاصة به إذ كُشف عن نقود تحمل اسمه، في حين يرى بعض الباحثين أن النقود التي سكها هذا الوزير لم تكن إصدارات فردية، بل كانت إصدارات مشتركة مع الملك عبادة الثالث أو

تمثل أوج مجد المملكة النبطية سياسياً واقتصادياً، وهذا موضوع جدير بالمناقشة والطرح والتحليل.

تحدث المؤلف بعد ذلك، وبشكل مختصر جداً، عن نقود مالك الثاني وأورد «فلسان» فقط على إصدارات هذا الملك، ولا نعرف ما هي الأسس التي صنّفها على أساسها إلى «فلس» و«درهم»، فهذا التصنيف غير معتمد بين دارسي النقود النبطية، ثم يستطرد المؤلف في بداية صفحة (٣٣) قائلاً بأنه وفي عهد مالك الثاني عادت دمشق «داراً لضرب المسكوكات النبطية، وتوقف ضرب المسكوكات في السنوات الست الأخيرة من حكمه»، ولا نعرف ما هو دليله على عودة دمشق كدار لضرب المسكوكات النبطية، فلا توجد أية إشارة تاريخية تذكر ذلك، كما لا يوجد ما يُثبت بأن هذا الملك قد توقف عن ضرب المسكوكات في السنوات الأخيرة من حكمه، ولكن يبدو أن المؤلف اقتبس هذه العبارة المغلوطة، وكما وردت عند إحسان عباس في كتابه (ص ٦٦-٦٧).

أما آخر مجموعة نقدية تناوّلها الباحث فهي إصدارات الملك رايبيل الثاني آخر ملك نبطي، حيث ضمت المملكة النبطية من قبل الرومان في أواخر عهده عام ١٠٦ م، وقد سك هذا الملك نقوداً لم تختلف كثيراً عن تلك التي سكّت في عهد مالك الثاني، ولا يمكن تمييزها عنها إلا من خلال الأشرطة الكتابية، حيث تحمل تلك القطع التي تعود للسنوات الست الأولى من حكمه، صورته وصورة والدته التي كانت وصية على العرش بالإضافة إلى اسميهما، أما الإصدارات التي سكّها لاحقاً فهي تحمل صورته وصورة زوجته الأولى «شقيقة» ومن ثم زوجته الثانية «هجر».

خصص الباحث الجزء التالي من كتابه لمناقشة «المسكوكات النبطية في مقابر الحجر» (الصفحات

الأنباط محب أمته» وهذا كلام خاطئ، فلم يظهر اسم هذا الملك ولقبه على جميع النقود التي ضربت في عهده، كتلك التي سُكّت ما بين (٦-٤ ق.م) إضافة إلى العديد من النقود البرونزية التي ضربت بين ١٦-٤٠ م تتميز النقود المبكرة التي سكّها هذا الملك بأنها كانت مشابهة لتلك النقود التي سكّها الملك عبادة الثالث، حيث تحمل صورته وصورة زوجته الأولى «خالدة»، كما حملت أشرطة كتابية تذكر اسمه ولقبه (رح م ع م ه = المحب لشعبه)، وتتميز بشكل عام بأنها غير متقنة مقارنة بالمسكوكات التي سكّها الحارث الرابع خلال الفترة اللاحقة من حكمه. ومن الإصدارات المميزة التي سكّها هذا الملك تلك القطع التذكارية التي سكّها على ما يبدو تخليداً للذكرى ولادة «فصائل»، كما تتميز بعض إصداراته بأنها تحمل رموزاً لم تظهر على إصدارات ملوك الأنباط السابقين كجريد النخل وثمار الرمان وسنابل القمح والصولجان، وهذه مواضع لم يتطرق لها المؤلف على الإطلاق، وهي أدلة تؤكد وبشكل جلي تأثير الأنباط الكبير بمن عاصروهم من الأقوام.

لم تحض الفترة التي سك فيها الحارث الرابع نقوداً برونزية بديلة عن النقود الفضية باهتمام المؤلف، ولم يُشر إليها، وهذا مرده عدم معرفته بها، حيث تبين الدراسات وجود هذه الفجوة التي تعزى لنقص بمعدن الفضة في المملكة النبطية، مما اضطر الحارث الرابع إلى إصدار قطع نقدية برونزية تحمل عبارة تدل على أن قيمة هذه القطع مساوية للقطع النقدية الفضية، وهذه الفجوة في الإصدارات مهمة جداً لدارسي النقود النبطية إذ تؤكد انخفاضاً في مخزون المملكة من معدن الفضة، ولا تشير إلى وجود تدهور اقتصادي؛ لأن فترة حكم هذا الملك

كتلك التي اكتشفت مثلاً في أنطاكيا وسويسرا وقبرص ودورا يوروبوس وإيران.

تحدث المؤلف في كتابه (الصفحات ٥٣-٥٦) عن سلع والبتراء معتمداً على مصادر ثانوية، ويرى بأن سلع هي البتراء، ويؤيد قادوس بأن سلع (البتراء) كانت ضمن مملكة آدوم القديمة حتى جاء الأنباط فطردوا الآدوميين واستولوا عليها (ص ٥٥) وهذا الموضوع بحاجة إلى مناقشة تتناول أصل الأنباط وعلاقتهم بالآدوميين، فهل طرد الأنباط الآدوميين؟ وما هي علاقة الأنباط بالآدوميين؟ وهنا كنا نأمل من الباحث مناقشة هذا الموضوع بإيجاز معتمداً على العديد من الدراسات العلمية الرصينة التي تناولته سابقاً.

دأب الباحث في كتابه على ربط البتراء بـ «سلع» التي تشير لها المصادر العربية المتأثرة بالعهد القديم، وهذا الموضوع يحتاج منا وقفة ونقاشاً، فهل يوجد علاقة بين الموقعين الجغرافيين البتراء و سلع؟ ورد اسم البتراء في المصادر الكلاسيكية التي تحدثت عنهم وبصيغة Πέτρα أي "البتراء" وورد اسمها بصيغة "رقمو" في أحد النقوش النبطية التي عُثر عليها في البتراء والذي يذكر اسم شخص من البتراء توفي في جرش ودفن هناك، وورد اسم رقوم في المصادر الترجومية والتلمود للدلالة على اسم لموضع في آدوم حيث توصف بأنها "الرقم التي بالحجر" رقم الحجرا حيث تربط هذه المصادر الدينية بين هاتين المدينتين وهما أكبر مدينتين نبطيتين.

وقد وردت في كتاب شرائع البلدان الذي كتبه المفكر السرياني ابن ديسان (١٥٤-٢٢٢ م) إشارة إلى منطقة الرقيمين، وهي كلمة «الرقميين» متأية من الجذر «رقم» الذي يرد في الفينيقية والكنعانية

(٣٧-٤٨) حيث أورد النصوص القبورية التي تذكر كلمتي «س ل ع ي ن ح ر ت ي» وعبارة «ك س ف س ل ع ي ن ح ر ت ي» وكان يقتبس نصوصاً بالإنجليزية من كتاب جون هيلي ولم يقيم بترجمتها إلى العربية. ومن خلال ما هو متوفر لدينا فإن كلمة «ك س ف» تعني «فضة، نقد» وهي كلمة سامية شائعة، وقد وردت في النبطية في نقش عُثر عليه في معبد الأسود المجنحة في البتراء لتعني «فضة»، أما كلمة «س ل ع» فقد وردت في العربية الجنوبية والتدمرية والآرامية اليهودية والسريانية لتعني «نقود» وليس لها علاقة بموقع جغرافي، فما علاقة التدمريين وعرب الجنوب ومن كتب بالسريانية بموقع «سلع» وهو موقع جغرافي يقع على ما يبدو في جنوب الأردن وستتناوله في الأجزاء التالية من هذا العرض، وبالتالي فإن معنى «س ل ع ي ن ح ر ت ي» هو «نقود حارثية» أما معنى «ك س ف س ل ع ي ن ح ر ت ي» فهو «نقود فضية حارثية».

تلا هذا الجزء باب تناول «تداول المسكوكات النبطية خارج مملكة الأنباط» تحدث فيه عن المسكوكات النبطية في الكتابات اللحيانية والمسكوكات النبطية في العربية الجنوبية معتمداً على ورود كلمة «س ل ع» واشتقاقاتها في هذه النقوش، ولكن هذه الشواهد ليست دليلاً على تداول المسكوكات النبطية في هذه المناطق، بل هي دليل على أن اسم الوحدة النقدية الرئيسة «س ل ع» كانت معروفاً في الجزيرة العربية كوحدة نقدية. وقد كرر الباحث هذه المعلومات نفسها في الجزء الأخير من كتابه الذي خصصه لأسماء المسكوكات النبطية (ص ٥٧-٥٩). ولم يتناول الباحث بشكل منهجي وتحليلي المسكوكات النبطية التي عُثر عليها في كافة أرجاء العالم

استولى عليها امصيا اليهودي وقتل عشرة آلاف من بني سكير وسبأ عشرة آلاف وأخذهم إلى سلع ورماهم منها، ويشير سفر إشعيا إلى أن سلع موضع في مؤاب وليس في آدوم (١٦: ١)، ويذكر سفر القضاة إلى أن سلع تقع على الحدود الأمورية (١: ٣٦). ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا أن جميع هذه الإشارات تشير إلى صعوبة تحديد موقع سلع اعتماداً على العهد القديم الذي طالما أربك الباحثين الدارسين للجغرافيا التاريخية لبلاد الشام بشكل عام، ولدارسي أسماء المواقع الجغرافية بشكل خاص، ولا نستطيع بالتالي أن نحدد موقع سلع هذا بدقة، رغم قيام الباحثين بطرح بافتراض العديد من المواقع، فمنهم من يرى أنها أم البياره الواقعة في البتراء ومنهم من يرى أن سلع هي ذلك الموضع الموجود في الطفيله الذي ما يزال محافظاً على اسمه، ولكن الحفريات الأثرية التي أجريت في أم البياره أثبتت أن سلع ليست أم البياره، إذ إن أقدم دليل استيطاني كُشف عنه في هذا الموقع يعود إلى النصف الأول من القرن السابع قبل الميلاد، ولم تكن مسكونة خلال عهد امصيا، هذا إذا قبلنا قصة امصيا الواردة في العهد القديم. ومن خلال هذا السرد لا يبدو وجود علاقة بين سلع والبتراء، ويبدو أن سلع هي تلك الواقعة في الطفيله، ولا نرى علاقة بين البتراء و سلع و سلعين الواردة في النقوش النبطية، فـ"سلع" الموقع لم يرد في النبطية بتاتاً ولا علاقة له بالبتراء، أما "س ل ع ي ن" فهي كلمة انتشرت في مناطق عدة من بلاد الشام والجزيرة العربية لتعني "نقود" ولا علاقة للكلمتين ببعضهما البعض.

يطول الحديث عن كتاب "مسكوكات مملكة الأنباط" فكل فقرة بحاجة إلى تعليق، ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا أن هذا الكتاب لا يخدم البحث العلمي بأية طريقة،

والعبرية لتعني « طرز، وشى » و«رقم» في العربية، وكما يذكر ابن منظور، متأية من الرقم والترقيم وتعنيان تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب رقماً أعجمه وبينه، وكتاب مرقوم بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط والرقميين هم على الأغلب سكان الرقيم (البتراء) وجوارها حيث يرد اسمها بصيغة Arkeme اليونانية عند جوسيفوس.

أما المصادر الإسلامية فيرد فيها ذكر "الرقيم" كاسم لأكثر من موقع أحدهما بالقرب من عمان وآخر في جنوب الأردن، فيذكر ياقوت الحموي الرقيم بأنه موضع بالقرب من البلقاء من أطراف الشام، كما يرد في كتاب الكامل، وفي معرض حديث الكاتب عن رحيل صلاح الدين الأيوبي من مصر إلى الكرك وعودته منها حيث يقول إن نور الدين عندما وصل إليه كتاب صلاح الدين برحيله من مصر فرق الأموال وسار إلى الكرك حيث وصل إلى الرقيم وبينه وبين الكرك مرحلتان إذ يحددها الكاتب بجنوب الأردن.

هذا بخصوص كلمة الرقيم، فماذا بشأن "سلع"؟. لم يرد اسم "سلع" على الإطلاق في النقوش النبطية كاسم موقع جغرافي، وإنما ورد للإشارة إلى اسم وحدة نقدية يبدو أنها كانت معروفة عند الأقوام الذين استوطنوا الجزيرة العربية وأجزاء من بلاد الشام. وقد وردت كلمة "سلع" في العهد القديم مراراً كاسم موقع جغرافي وهي تعني "صخرة" أو "شق" (انظر على سبيل المثال سفر القضاة ١: ٣٦، الملوك الثاني ١٤: ٧، أخبار الأيام الثاني ٢٥: ١٢)، ولكن هذه الأسفار لا تجمع على تحديد موقع سلع بالتحديد، فتارة نجدها في آدوم، وتارة أخرى في مؤاب وثالثة على الحدود الامورية، ويورد في العهد القديم أن سلع هي مدينة في آدوم سميت أيضاً بيقثئيل

أي اهتمام، وقد أمكن حصر تسع مونوغرامات ظهرت على هذه الإصدارات، وهي اختصارات مهمة أثارت جدلاً ونقاشاً بين الباحثين.

٥- لم يناقش المؤلف موضوع إصدارات الوزير النبطي سيلايوس المختلف عليها، ولم يعرض لنماذج من هذه الإصدارات المهمة.

٦- لم يتحدث عن كيفية التبادل التجاري نقدياً قبل قيام الأنباط بسك مسكوكاتهم قبل فترة حكم الملك الحارث الثاني.

٧- يلاحظ الدارس للنقود النبطية وجود بعض الأخطاء على هذه المسكوكات لم يُشر إليها الباحث بتاتاً، فقد حملت بعض القطع النقدية كلمة "ش ق ل ت" أي "شقيقة" حيث حُذف حرف الياء من هذه الكلمة أثناء عملية الضرب، كما ظهر خطأ آخر على المسكوكات التي ضربها الملك الحارث الثالث إذ حمل بعضها اسمه APISTOY باليونانية بدلاً من APETOY، كما ظهر تشابه كبير في كتابة بعض الأحرف فكلمة "م ل ك ت" أي ملكة "كتبت أحياناً "م ل م ت"، حيث ظهر حرف الكاف مطابقاً تماماً لحرف الميم.

٨- لم يتحدث عن الإصلاحات النقدية النبطية التي حدثت سنة ٢٣ ق.م خلال فترة حكم عبادة الثالث، وذلك الذي حدث خلال فترة حكم الحارث الرابع (سنة ١٧م)، كما لم يتحدث عن الفجوات التي حدثت في إصدارات النقود الفضية في عهد هذا الملك.

٩- قائمة المراجع مليئة بالمراجع الثانوية ولا تحوي مراجع أساسية أولية حول الموضوع، فلم يعتمد المؤلف على المصادر الرئيسية التي تناولت موضوع المسكوكات النبطية، أو على دراسات تخصصية تُعنى بهذا الموضوع،

فهو كتاب لم تُتبع فيه منهجية البحث العلمي، ويفتقر إلى جدة الطرح والموضوعية والشمولية والعمق، فلم يُعطى موضوع الكتاب حقه، فهو بالنتيجة لا يقدم صورة واضحة وجليّة عن مسكوكات الأنباط، بل يقدم معلومات غير دقيقة ومشوشة أحياناً وسطحية التحليل والطرح.

والمآخذ على الكتاب جمة، وسأكتفي فيما يلي بإيراد المآخذ المنهجية الرئيسة في هذه الكتاب الذي لم يأت بجديد:

١- لم يقيم الباحث بمراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، أو بعض جوانبه، ليتسنى له البدء حيثما انتهى غيره، فلم يتطرق المؤلف نهائياً للدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسكوكات النبطية مثل أبحاث دوسو، هيل، ميشورر، نيجف، ناستر وشميت كورته وغيرهم، ولم يُشر إلى ما قام به الباحثون العرب في هذا المجال.

٢- لم يُعرض الكتاب بشكل متماسك، ولم يظهر كوحدة متكاملة، كما أن أجزاءه لم تظهر في نسق متناسب مترابط.

٣- لم يتحدث المؤلف عن المسكوكات النبطية من الناحية الفنية، وما تحمله من عناصر تلقي الضوء على الفن النبطي، ولم يناقش موضوع تطور الأحرف على المسكوكات ومقارنتها بالنقوش النبطية، ولم يُشر إلى التأثيرات الفينيقية واليونانية والرومانية على الإصدارات النبطية كما ينبغي، كما لم يتطرق وبشكل مفصل إلى أنظمة التأريخ على هذه المسكوكات، إذ استخدم الأنباط الأرقام تارة للتعبير عن سنوات السك والكلمات تارة أخرى.

٤- لم يولِ الباحث الرموز والاختصارات "المونوغرامات" التي ظهرت على المسكوكات النبطية

لم يتحر الحرص والدقة أحياناً في توثيقه، فاقتبس العديد من المعلومات من عدة مصادر ومراجع ولم يوثقها.

١٠- لم يستخدم المؤلف هوامش سفلية توضيحية، وهذه تهدف عادة إلى شرح أو تفصيل نقاط معينة واردة في المتن، أو تهدف إلى إحالة القارئ إلى مصادر ومراجع أخرى ذات علاقة.

١١- الأشكال والصور التوضيحية غير واضحة، فلو كلف الباحث نفسه قليلاً من الجهد لوجد صوراً أفضل من تلك التي ضمّنها كتابه، ولم يرفق الباحث معلومات عن الصور التي أدرجها في نهاية كتابه كسنوات سك هذه النقود، وما كتب على وجهها وظهرها وأوزانها وأين توجد حالياً وغيرها من التفاصيل المهمة، كما نجده لم يحدد المراجع التي أخذ منها معظم الصور والرسومات، وأخطأ في وصف بعضها أحياناً.

١٢- لقد أُجريت عدة تحليلات كيميائية تناولت موضوع نسبة نقاء المعدن في النقود النبطية الفضية حيث قام بهذه الدراسات كل من افراهام نيجمف ونييل الخيري وشميت كورته، ولكن مؤلف الكتاب لم يتطرق لها البتة، حيث توحى جميع هذه الملاحظات والمآخذ بأن الكتاب قد كُتب من قبل شخص غير مُلمّ بموضوع المسكوكات النبطية بشكل خاص، وبالخصّصة النبطية بشكل عام.

وفي ختام هذا العرض، فإنني أوجه نداءً إلى الباحثين والمؤلفين في وطننا العربي الكبير بأن يترثوا قبل نشر مؤلفاتهم، وأن يتبعوا منهجاً سليماً، وأن يسعفوا المكتبة العربية بكتب أصيلة رصينة تساهم في إثرائها، حتى نصل إلى مصاف الدول المتقدمة، وأن نترك ورائنا، كعلماء وباحثين، ما ينفع الناس ويمكن في الأرض.

وأهم هذه المصادر كتاب ميشورر الموسوم بـ Nabataean Coins والصادر عام (١٩٧٥م)، كما لم يُشر المؤلف على الإطلاق إلى سلسلة المقالات المهمة التي نشرها شميت كورته بين الأعوام (١٩٨٩-١٩٩٤م) والتي تعتبر أفضل ما كُتب في هذا المجال، إذ يبدو أن الباحث لم يطلع على ما كتب ونشر في مجال موضوع كتابه<sup>(١)</sup>. إضافة إلى ذلك، فإن قائمة المراجع الإنجليزية غير مرتبة أبجدياً كما هو متعارف عليه في البحوث العلمية، ناهيك عن أن الباحث

(١) هنالك عدة مراجع عربية وأجنبية تناولت موضوع المسكوكات النبطية لم يتطرق لها المؤلف بتاتاً، نذكر منها على

سبيل المثال لا الحصر Bowsler, J. (1990): Early Nabataean Coinage. Aram 2:1&2, 221  
Burke, D. G., (1961): The Numismatics of the Nabataean Kings. The Coins from Petra, ThM Thesis, Princeton; Hill, G. F., (1922): Catalogue of the Greek Coins in the British Museum, Catalogue of the Greek Coins of Arabia, Mesopotamia and Persia, London; Khairy, N. (1986): Silver Nabataean Coins in Jordan. Dirasat, A Research Journal Published by the University of Jordan 12.8, 73  
Meshorer, Y. (1975): Nabataean Coins. Qedem 3 - Monograph of the Institute of Archaeology, The Hebrew University of Jerusalem, Jerusalem; Negev, A. (1982): Numismatics and Nabataean Chronology. Palestine Exploration Quarterly Schmitt-Korte, K. and Cowell, M. (1989): Nabataean Coinage - Part I: The Silver Content Measured by X-Ray Fluorescence Analysis. Numismatic Chronicle 149 , Schmitt-Korte, K. (1990): Nabataean Coinage- Part II: New Coin Types and Variants. Numismatic Chronicle Schmitt-Korte, K. and Price, M. (1994): Nabataean Coinage- Part III: The Nabataean Monetary System. Numismatic Chronicle 154, 64  
Kh. And Ajlouni, A. (1999): Nabataean Bronze Coins from the Karak Museum. Mu>tah Lil-Buhuth wad-Dirasat, 14, 14,

22-7. أما بخصوص المراجع العربية فنذكر منها على سبيل المثال الرواحنة، مسلم (٢٠٠٥): بداية إصدار المسكوكات النبطية المغفلة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، ٢٠، ٦، ١٩٥-٢١٤؛ هاشم، لبنى (١٩٩٦): دراسة لمجموعة النقود النبطية البرونزية في متحف السلط، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الروابده، ندى (٢٠٠٠): دراسة للعناصر الحضارية السياسية والدينية والفنية التي تظهر على النقود النبطية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.